

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/46/457
19 September 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

1991/09/19

OCT 23 1991

UN DOCUMENT

الدورة السادسة والأربعون
البند ٨٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة الاقتصادية والمساعدة الفوئية
في حالات الكوارث : البرامج الخاصة
للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال

تقرير الأمين العام

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ٣ | ١ | أولا - مقدمة |
| ٣ | ١١- ٢ | ثانيا - معلومات أساسية |
| ٨ | ٦٢-١٢ | ثالثا - الإجراءات المتخذة لتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال |
| ٨ | ٢٢-١٢ | ألف - الردود الواردة من الدول الأعضاء |
| ٨ | ١٤-١٣ | ١ - ألمانيا |
| ٨ | ١٥ | ٢ - اليونان |
| ٨ | ٢٠-١٦ | ٣ - إيطاليا |
| ٩ | ٢١ | ٤ - لختنشتاين |
| ٩ | ٢٤-٢٢ | ٥ - النرويج |
| ١٠ | ٢٦-٢٥ | ٦ - السويد |
| ١١ | ٢٢-٢٧ | ٧ - تركيا |

المحتويات (تابع)

| المفظة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ١٢ | ٦٣-٣٣ | باء - الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة |
| ١٢ | ٣٦-٣٤ | ١ - برنامج الأغذية العالمي |
| ١٣ | ٤١-٣٧ | ٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة |
| ١٤ | ٤٤-٤٣ | ٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| | | ٤ - مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين |
| ١٥ | ٤٧-٤٥ | ٥ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة |
| ١٦ | ٥٠-٤٨ | ٦ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| ١٦ | ٦٠-٥١ | ٧ - البنك الدولي |
| ١٩ | ٦٣-٦١ | |

أولا - مقدمة

١ - أعدَّ هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال" والذي ناشدت فيه الجمعية العامة جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية المختصة والمنظمات غير الحكومية ، في جملة أمور ، الإسهام بسخاء وبشكل عاجل في تلبية الاحتياجات التي حددتها البعثة المشتركة بين الوكالات للأمم المتحدة التي زارت الصومال في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال في تنفيذ برنامجها الطارئ والمتعلق بالإنعاش ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ القرار .

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - أنهى في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي الذي بدئ في شباط/فبراير ١٩٩٠ استجابة لنداء من حكومة الصومال . وقد جرى تسليم ما إجماليه ٧٠٠٠ طن من المعونة الغذائية وغير الغذائية إلى اللاجئين المستهدفين البالغ عددهم ١٤٠٠٠٠ لاجئ وإلى الجماعات الضعيفة في الجزء الشمالي الغربي من الصومال . وبالنظر إلى المشكلات المتعلقة بالسوقيات وبالأمن ، كان تسليم الأغذية يزيد قليلا عن نصف الهدف المخطط المحدد بمقدار ٢٨٠٠ طن في الشهر . ولذلك فإن أثر برنامج المساعدة الخاصة هذا كان مختلطا . وقد شعر مجتمع المانحين الدولي ، الذي يشمل الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها ، بقلق متزايد بالنسبة لمحنة اللاجئين والجماعات الصومالية مع تكثف المقاومة المسلحة لنظام الرئيس محمد سياد بري خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٠ .

٣ - وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ازدادت الحالة الأمنية سوءا إلى درجة أن الأمين العام قد أمر بإجلاء جميع المعالين وموظفي الأمم المتحدة غير الأساسيين في الصومال . وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، كان قد تم إجلاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية والمنظمات الدولية ، ومن بينها لجنة الصليب الأحمر الدولية ، من مقديشيو . وقد تسببت المصادمات العنيفة التي أدت إلى الإطاحة بالسيّد سياد بري والاقتتال بين العشائر الذي تلى ذلك إلى تشريد حوالي ثلث الشعب الصومالي الذي يبلغ تعدادده ٧ ملايين نسمة .

٤ - وقد كَوّن ممثلو منظمة الأمم المتحدة ، بعد إجلائهم عن الصومال ، فريق عمل تحت قيادة المنسق الخاص لعمليات الإغاثة الخاصة في حالات الطوارئ لرصد التطورات الحاصلة في الصومال والإبلاغ عنها وذلك مع محاولة تنسيق جهود المساعدة الطارئة . وعلى أثر تشكيل حكومة مؤقتة في مقديشيو ، قام فريق العمل ببعثة تقييم مدتها يوم واحد في ٢٠ شباط/فبراير لبحث الحالة الامنية الفعلية والاحتياجات الامنية ، وعقد مناقشات غير رسمية مع السلطات ، ومقابلة الموظفين المحليين الصوماليين لتنظيم تبادل الاتصالات بشكل منظم .

٥ - وخلال البعثة ، وجهت الحكومة المؤقتة في مقديشيو نداءً إلى الأمم المتحدة والمانحين الشنائيين والمنظمات غير الحكومية لتقديم الاحتياجات العاجلة من أغذية وإمدادات طبية ومياه ووقود ومعدات نقل . وقد تعهدت الحكومة المؤقتة بأن تقدم إلى موظفي الأمم المتحدة مكاتب ومساكن مناسبة مع تقديم الحماية الامنية الكاملة . ووافقت الحكومة المؤقتة أيضا على الشرط الذي حددته الأمم المتحدة بأن يستفيد جميع الصوماليين المحتاجين من العمليات الطارئة بغض النظر عن موقعهم في الشمال (بربرة/هيرغيسا) أو الوسط (مقديشيو) أو الجزء الجنوبي من البلد (كيسمايو) .

٦ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩١ ، جرى عقد عدد من الاجتماعات والمشاورات الرفيعة المستوى بمقر الأمم المتحدة لاستعراض الحالة في الصومال كما أبلغت عنها البعثة وكما قدم فريق العمل معلومات مستكملة عنها . وعقب هذه المشاورات ، قرر الأمين العام أن يأذن بإعادة إنشاء وجود محدود للأمم المتحدة في الصومال وذلك من أجل الانضلاع بأنشطة الإغاثة الإنسانية الطارئة بمجرد أن تسمح الظروف بذلك .

٧ - وتحقيقا لهذه الغاية أوفدت بعثة تقييم أمنية في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩١ . وقد زارت البعثة سبع مدن كبيرة في مناطق البلد الرئيسية الثلاث . وقد أكدت النتائج التي توصلت إليها البعثة الحالة المأساوية والمروعة للأمور في البلد . والتي كانت تتمثل في : قيام سلطات إدارية مجزأة ومهتزة بالسيطرة على مختلف المناطق والمناطق الفرعية في الصومال ، وعدم استقرار الأحوال الامنية واهتزاز هذه الأحوال ، وإصابات الحرب ، ونقص الاغذية ، وانتشار الاوبئة ، ونقص المأوى والخدمات العامة الاساسية مثل المياه والمرافق الصحية والكهرباء والنقل . وطبقا لما ورد في تقرير البعثة فإن المجموعات الضعيفة ، مثل الاطفال والنساء والعائدين المشردين داخليا والمعوذين ، يحتاج إلى أكبر قدر من الاهتمام العاجل . فالصومال بكامله يحتاج إلى مجموعة كبيرة من أنواع مساعدة من المساعدة الإنسانية .

وفي الشمال ، تتمثل الحاجات الأكثر إلحاحاً في الأغذية ، وإزالة الألغام من هيرغيسا والمناطق المحيطة بها ، والمأوى وخاصة بالنسبة للعائدين ، وإعادة تشغيل المرافق الصحية ، وإعادة إمدادات المياه ، وتقديم الخدمات البيطرية ، وبذور السرخس سريعة النضج . وفي الوسط ، تتمدد الأغذية والوقود ومعدات الاتصال قائمة الاحتياجات العاجلة . والشئ نفسه ينطبق على الجنوب حيث يهدد تدمير المرافق الصحية الأساسية ومرافق الصحة العامة وبانتشار الأوبئة .

٨ - ويعد اللاجئين والعائدون من بين أكثر أضعف الفئات في الصومال . فقبل نشوب الأعمال العدائية على نطاق واسع كانت منظومة الأمم المتحدة تقدم المساعدة إلى ٤٥٠ ٠٠٠ من لاجئ إثيوبي في جنوبي الصومال . ومن أولئك اللاجئين اختار حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ العودة إلى وطنهم في إثيوبيا واختار الباقون الاندماج محلياً في الصومال . وبالإضافة إلى هذا كان حوالي ٥٠ ٠٠٠ لاجئ مسجلين في الشمال للعودة إلى وطنهم في إثيوبيا . وبالإضافة إلى هذا فإن حوالي ٣٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين الذين فروا إلى إثيوبيا عقب النزاعات الأهلية التي جرت في عام ١٩٨٨ في الجزء الشمالي الغربي من الصومال قد حاصرتهم حرب أهلية تهدد سلامتهم . ولا توجد معلومات مؤكدة حتى الآن عما حدث لجميع أولئك اللاجئين والعائدين . ويجري جمع معلومات عن أماكن تواجدهم وعن حالتهم وذلك كأساس لوضع البرامج الملائمة لتقديم مساعدة الإغاثة الطارئة والمساعدة اللازمة لإعادة التاهيل .

٩ - وقد قامت بعثة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات بزيارة شمال ووسط الصومال في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ . وقد حددت البعثة في تقريرها الأولي المجالات التالية التي يتعين التدخل فيها كحالة طارئة :

(١) الصحة والتغذية :

١١' الأغذية اللازمة للتغذية العلاجية للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية ولجرحى الحرب والنساء الحوامل ؛

١٢' المضادات الحيوية والأدوية الأساسية الأخرى ؛

١٣' المعدات الجراحية والطبية ؛

- ١٤١ معدات وأفلام للتصوير بأشعة أكس ؛
- ١٥١ المحاقن ومعدات نقل الدم ومعدات المختبرات ؛
- ١٦١ سيارات الاسعاف ومولدات الكهرباء والوقود .
- (ب) المياه والمرافق الصحية :
- ١١١ إصلاح وتعمير نظام الإمداد بالمياه للسكان والمشردين ؛
- ١٢١ إعادة نظم جمع المخلفات والتخلص منها ؛
- ١٣١ إعادة نظام السيطرة على الآفات وعوامل نقل الأمراض .

- (ج) المعونة الغذائية الطارئة :
- ١١١ الأغذية اللازمة للصوماليين العائدين البالغ عددهم ٤٣٠ ٠٠٠ شخص لمدة ستة أشهر من تاريخ عودتهم إلى الصومال ، بالإضافة إلى الاواني المنزلية ومواد البناء ؛
- ١٢١ المساعدة الغذائية الطارئة للمشردين والمحتاجين الآخرين وعددهم مليوناً شخص لمدة أربعة أشهر وتبلغ تقديرياً ١٥٦ ٠٠٠ طن .

- (د) الزراعة وانتاج الماشية :
- ١١١ استئناف انتاج البذور واصلاح المعدات الزراعية وإعادة تشغيلها ؛
- ١٣١ وضع برنامج للإغاثة الطارئة من أجل اصلاح المراعي ومستحفظات الرعي واصلاح معدات إنتاج الامصال واللقاحات وإعادة تشغيل المختبرات وغير ذلك .

(هـ) الاتصالات السلكية واللاسلكية

إعادة وصلات الاتصالات السلكية واللاسلكية على مستوى المناطق والأحياء وكذلك على المستوى الدولي .

(و) الطيران المدني :

١١' إصلاح المطارات المتضررة ومعدات الاتصال بالطائرات ؛

١٣' إعادة إنشاء مرافق الإنقاذ ومكافحة الحرائق في المطارات .

(ز) النقل الداخلي لإمدادات الإغاثة الطارئة ورمذ وتوزيع تلك الإمدادات

١١' اقتناء وإصلاح معدات النقل ؛

١٣' شراء الوقود وزيوت التشحيم ومعدات المكاتب والاتصال وغير ذلك ؛

١٣' التعاقد من الباطن مع أفراد مراقبة الطوارئ من أجل النقل والتوزيع .

١٠ - ويجري إضافة التفاصيل اللازمة إلى التقرير الأولي للبعثة المشتركة بين الوكالات وذلك كي يشكل الأساس لنداء موحد يوجه إلى المجتمع الدولي من أجل بدء برنامج لتقديم المساعدة الفورية الطارئة إلى الصومال .

١١ - وفي الوقت نفسه فقد استؤنف الآن وجود للأمم المتحدة في شكل عدد محدود من موظفي الإغاثة الطارئة ، اعتباراً من ١١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وذلك في بربرة وبوروما في شمال البلد وفي مقديشيو في الوسط . وسوف يكون هناك وجود في كيسمايو في الجنوب بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك .

ثالثا - الاجراءات المتخذة لتقديم المساعدة
الطارئة الى الصومال

ألف - الردود الواردة من الدول الاعضاء

١٢ - طلب الامين العام من الدول الاعضاء ، في مذكرة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ ، تقديم معلومات عن طبيعة ومدى المساعدة الطارئة المقدمة الى الصومال وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٩/٤٥ . وفيما يلي تلخيص للردود الواردة .

١ - المانيا

١٣ - حولت الحكومة الاتحادية في عام ١٩٩٠ مبلغ ٣ ملايين مارك الماني من أموال المعونة الانسانية الى الصومال ، كما حولت ٥ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية (قيمتها ٨,٢ مليون مارك الماني) .

١٤ - وما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩١ ، حول الى الصومال عن طريق لجنة الصليب الاحمر الدولية مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ مارك الماني ، كما حولت معونة غذائية مقدارها ٣ ٧٧٠ طنا (قيمتها ١,٦٥ مليون مارك الماني) .

٢ - اليونان

١٥ - قررت الحكومة اليونانية تقديم مساهمة الى المساعدة الفوشية الطارئة للصومال مقدارها ٢ ٠٠٠ طن من القمح .

٣ - ايطاليا

١٦ - قررت الحكومة الايطالية انشاء صندوق يدار محليا بمبلغ ١ بليون ليرة (حوالي ٧٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي) ، وقد استعملت هذه الاموال فعلا لشراء ٣ أجهزة راديو و ١١٦ طنا من المعونة الغذائية والادوية والوقود في نيروبي ، ولتمويل ١٦ رحلة جوية لتوزيع هذه المواد .

١٧ - كما اشترت ايطاليا ما قيمته ٨٥٠ مليون ليرة من العقاقير الاساسية (حوالي ٦٥٩ ٠٠٠ دولار أمريكي) ، وزع منها فعلا ٩,٦ طن وسيرسل في القريب العاجل شحنة أخرى قدرها ١٥,٨ طن .

١٨ - وقُدمت مساهمة بمبلغ ٣ بلايين ليرة (حوالي ٢ ٣٢٦ ٠٠٠ دولار أمريكي) لإنشاء وإدارة وحدة طبية للطوارئ (سيبدأ هذا العمل حالما يسمح التحسن الطارئ في الظروف الأمنية بذلك) .

١٩ - وقدمت مساهمة بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة الى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (حوالي ٣٨٧ ٥٠٠ دولار أمريكي) ، من أجل أعمال المساعدة الانسانية لصالح اللاجئين الصوماليين في كينيا .

٢٠ - كما أنشأت ايطاليا صندوقا ثانيا يُدار محليا بمبلغ بليون ليرة (حوالي ١ ٥٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي) ، للاستمرار في شراء احتياجات الاسعاف الأولي ونقلها الى مناطق شيزيمايو وموغاديشو وبربرة وبوزاسو (وتم فعلا شراء حوالي ٢٧٠ طنا من الاغذية والادوية بهذه الاموال وهي على وشك الشحن) .

٤ - لختنشتاين

٢١ - قررت حكومة لختنشتاين في ٦ ايار/مايو ١٩٩١ تقديم مساهمة بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ فرنك سويسري الى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل برامج المساعدة في اثيوبيا والصومال .

٥ - النرويج

٢٢ - بلغت مساهمات الحكومة النرويجية ، منذ منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، حوالي ٥ ملايين كرون نرويجي لمختلف عمليات الطوارئ . وتم تحويل تلك المساعدات عن طريق منظمات الاغاثة النرويجية والدولية .

٢٢ - وفيما يلي تحليل للمساعدات المقدمة من النرويج :

كرون نرويجي

١٧ كانون الثاني/

٥٠٠ ٠٠٠ Médecins sans Frontières (معدات طبية)

يناير

٥٥٠ ٠٠٠ SOS Villages (٤٥ طناً من الأغذية)

٢٥ شباط/فبراير

٣ ٠٠٠ ٠٠٠ الصليب الأحمر النرويجي (أغذية ومعدات طبية)

٥ آذار/مارس

٢٧٥ ٤٠٠ المساعدة المقدمة من المعونة الكنسية
النرويجية الى اللاجئين الصوماليين في
اثيوبيا

١١ نيسان/أبريل

٥٠٠ ٠٠٠ SOS Villages (أغذية ومرافق تخزين وأسرّة
مشافي)

١٦ نيسان/أبريل

٢٤ - وبالإضافة الى ذلك ، تعهدت الحكومة النرويجية بتقديم مبلغ ١,٨ مليون كرون نرويجي "انقاذ الطفولة" ورابطة الاغاثة النرويجية الشعبية من أجل الاغاثة الطارئة في الصومال . وهكذا ، ستبلغ المساعدة المقدمة من الحكومة النرويجية في المستقبل القريب حوالي ٦,٦ مليون كرون نرويجي .

٦ - السويد

٢٥ - ساهمت الحكومة السويدية منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بمبلغ ١٢ ٥٨٣ ٠٠٠ كرون سويدي على شكل مساعدات طارئة للصومال . ومن أصل هذا المجموع ، قدم ١٠ ملايين كرون سويدي عن طريق اليونيسيف ، و ٥٠٠ ٠٠٠ كرون سويدي عن طريق Médecins sans Frontières ، و ٢ ٠٨٣ ٠٠٠ كرون سويدي عن طريق المنظمات السويدية غير الحكومية .

٢٦ - وبالإضافة الى ذلك ، قررت الحكومة السويدية في نيسان/أبريل ١٩٩١ تخصيص مبلغ ٦٠ مليون كرون سويدي لبرنامج الأغذية العالمي من أجل المساعدة الطارئة المقدمة الى افريقيا ، خصص منه مبلغ ٤٠ مليون كرون سويدي لمنطقة القرن الافريقي . وفي الوقت

ذاته ، خص مبلغ ٦٠ مليون كرون سويدي لمغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل المساعدة الطارئة لأفريقيا . ومن أصل هذا المجموع ، خص مبلغ ٤ ملايين كـرون سويدي لجهود الاغاثة المبدولة من أجل اللاجئين السودانيين والصوماليين في اثيوبيا .

٧ - تركيا

٢٧ - بناء على طلب السفارة التركية في موغاديشو المتعلق بالجفاف والابوثة في الصومال ، أرسل الهلال الأحمر التركي ، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، ١٦ صندوقاً من الادوية واللوازم الطبية زنتها ١٥٧ كيلوغراما .

٢٨ - وبناء على النداء الموجه من الهلال الأحمر الصومالي ووزارة الصحة الصومالية من أجل الادوية واللوازم الطبية اللازمة لمعالجة النساء والاطفال الجرحى نتيجة للنزاع الناشب في المنطقة الشمالية الشرقية من الصومال ، أرسل في ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٨ صندوقان من الادوية واللوازم الطبية ، زنة كل منهما ٧٩ كيلوغراما .

٢٩ - وتلبية للحالة الناشئة عن الفيضانات الشديدة في الصومال ، وما ترتب عليها من ازدياد في تكاليف النقل ، أرسل الهلال الأحمر التركي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ شيكا بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري الى الهلال الأحمر الصومالي .

٣٠ - وقبل تقديم تلك المساعدات ، قدمت في عام ١٩٨٥ مساهمة قدرها ١ مليون دولار أمريكي على شكل معونة غذائية كجزء من برنامج المساعدة التقنية المنشأ لتقديم المعونة لبلدان السهل السوداني المنكوبة بالجفاف في عام ١٩٨٤ ، خص منها للصومال مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي . وعلى الرغم من استعمال مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من تلك المخصصات لإيفاد ثلاثة مهندسين تركيين الى معمل الاسمنت في بربرة في جولة عمل مدتها سنة واحدة ، فقد اضطر أولئك المهندسون الى العودة بعد ثلاثة أشهر بسبب اندلاع الاضطرابات في البلد .

٣١ - وطلب المسؤولون الصوماليون ، في إطار الاموال المخصصة لبلدهم ، تحقيق مشروع "الطاحون الهوائية ومعدات تحضير الاغذية" الذي هدفه الامداد بالمياه لأغراض الري . وفي مرحلة لاحقة ، طلبوا توسيع المشروع كي يشمل الطاقة الكهربائية ، مما رفع الاحتياجات المالية للمشروع من حوالي ٧ ملايين دولار أمريكي الى ٨ ملايين دولار أمريكي . ولذلك ، طلب من السلطات الصومالية التماس موارد اضافية من مصرف التنمية الاسلامي .

٣٢ - ولما كان مجموع المساهمات الحالية غير كاف لهذا المشروع ، يجري النظر الآن في مشاريع بديلة ، مثل انشاء ادارة لمصائد الاسماك . وفي اطار برامج التعليم الجماعي التي نظمها البرنامج التركي للمساعدة التقنية الاجنبية في خريف عام ١٩٩٠ ، واطب ثلاثة خبراء صوماليون على برنامج تطوير المياه والتربة ، وخبيران على مشروع تحضير الاغذية وتكنولوجيا الالبان ، كما واطب خبير واحد على برنامج تخطيط وادارة المشاريع .

باء - الاجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة

٣٣ - طلب الأمين العام برسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ من هيئات منظومة الأمم المتحدة تقديم معلومات عن الأنشطة المضطلع بها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٩/٤٥ . وفيما يلي تلخيص للردود الواردة .

١ - برنامج الاغذية العالمي

٣٤ - حصل خلال عام ١٩٩٠ ، نقص في المواد الغذائية تأثر منه ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ اثيوبي في الصومال ، كان منهم ٤٦٠ ٠٠٠ نسمة في المخيمات في الجنوب و ١٤٠ ٠٠٠ نسمة في المخيمات في الشمال . وبموجب المشروع ٤١٦٧ ، المعتمد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، قدم برنامج الاغذية العالمي ٣٩ ٤٥٠ طنا من السلع الغذائية بتكلفة بلغ مجموعها ١١ مليون دولار أمريكي . وتضمن المشروع اعتمادات خاصة لتشجيع اللاجئين على العودة الى الوطن طوعا أو الاندماج في المجتمع الصومالي .

٣٥ - ومع الافتراض بأن العودة الطوعية الى الوطن ستتم كما هو مقرر ، وافق برنامج الاغذية العالمي على المرحلة الثانية من المشروع في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وبمقصد تلبية معظم الاحتياجات الغذائية لعدد من اللاجئين الاثيوبيين يقدر وسطيا ب ١٦٢ ٠٠٠ نسمة لمدة سنة واحدة ، وذلك ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وتشمل المرحلة الجديدة تقديم ٢٩ ١٢٥ طنا من السلع الغذائية بتكلفة يبلغ مجموعها ١٠,٨ مليون دولار أمريكي الى برنامج الاغذية العالمي . بيد أن تدهور الحالة الامنية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ أسفر عن إجلاء موظفي الأمم المتحدة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، والحيلولة دون الشروع في المرحلة الجديدة .

٣٦ - وفي هذه الاثناء ، طلب برنامج الاغذية العالمي حوالي ١٣ ٠٠٠ طن من السلع الغذائية بموجب المشروع ٤١٦٧ ، ومن المتوقع وصولها الى الصومال في تموز/يوليه ١٩٩١ ، وذلك لتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة للسكان الاكثر تأثرا بالصراع الاهلي . وكاجراء فوري ، اشترى برنامج الاغذية العالمي ٨٠٠ طن من الارز من تايلند ، خص منها ٦٠٠ طن لتوزيعها في الشمال عن طريق المنظمات غير الحكومية مثل Médecins sans Frontières ، وكاريتاس ، وصندوق انقاذ الطفولة ، و ٢٠٠ طن من اجل الجنوب ، ستقوم لجنة الصليب الاحمر الدولية بتوزيعها بالتعاون مع هيئة الهلال الاحمر الصومالية .

٢ - منظمة الامم المتحدة للطفولة

٣٧ - مع تدهور الحالة الامنية في الصومال ، أصبح تنفيذ خدمات الطوارئ صعبا للغاية . ومع ذلك ، واصلت اليونيسيف دعمها للغئات الضعيفة في الشمال حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩١ عندما فرض الإجلاء العام للموظفين الدوليين للامم المتحدة الوقف المؤقت للأنشطة . وخلال هذه الفترة ، دعمت اليونيسيف أنشطتها عن طريق تعيين ثلاثة خبراء استشاريين ، اخصائي في الصحة العامة وإخصائي تغذية وإخصائي تعليم . وعلاوة على ذلك ، أجرت اليونيسيف تقييما عاما لتقدم المشروع حتى الآن كجزء من استعراضاتها في منتصف المدة في آب/أغسطس ١٩٩٠ . وشملت التدخلات تدعيم خدمات صحة الام والطفل لاسيما التحصين ومراقبة ورمذ التغذية وتوسيع نطاق أنشطة توفير المياه والمرافق الصحية .

٣٨ - وفي الفترة ايلول/سبتمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أقامت اليونيسيف خطا جويا من مقديشو نقلت عبره أربعة أطباء من العقاقير الاساسية ومعدات سلاسل التبريد والوقود واللوازم الطبية لتدعيم شبكة صحة الام والطفل . ومكنت هذه المساعدة وزارة الصحة من تنظيم ثلاث دورات من حملات التحصين تم خلالها تحصين ٣٥ ٠٠٠ طفل دون سن سنة واحدة (٨٣ في المائة من السكان المستهدفين المؤهلين للتحصين) . وانشاء تلك الحملات تلقت النساء في سن الحمل في بوروما حقنا لتوكسين الكزاز (التيتانوس) . وأصلحت اليونيسيف أيضا مركز صحة الام والطفل الوحيد في بربره وساعدت الوزارة في تعيين ثلاثة موظفين اضافيين للصحة لمعالجة العدد المتزايد من الاطفال الذين يعانون من الإسهال الناجم عن المياه الملوثة .

٣٩ - وشجعت اليونيسيف إجراءات مساعدة الذات في بوروما عن طريق مساعدة وزارة الصحة ومنظمة أهلية غير حكومية في إعادة إنشاء نظام لجمع القمامة للنفايات

الجافة . وقدمت اليونيسيف أيضا بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ١٥ خزانة مائيا قابلا للطبي وساعدت جماعة المشردين المحليين على بناء دور للمراحيض/ الحمامات .

٤٠ - وعلاوة على ما ورد أعلاه ، ساعدت اليونيسيف في النهوض بالمهارات التقنية لموظفين بوزارة الصحة ووحدة صحة اللاجئين لتمكينهم من إجراء مسح للتغذية ورصد للنمو لـ ١٥٠ ٠٠٠ طفل في بوروما .

٤١ - ولكن ضاعت مع الاسف معظم الانجازات الواردة أعلاه نتيجة للنزاع الاهلي في البلد . ومنذ آذار/مارس ١٩٩٠ ، تنفذ عمليات اليونيسيف في بربره بالتعاون وشيق مع منظمة كاريقاس (إيطاليا) ويضطلع بها ممرضة للصحة العامة معينة لفترة قصيرة واطصاصي هيدرولوجي معين لفترة قصيرة . وفي ضوء هذا الترتيب ، اجريت حملة تحصين مدتها أسبوع واحد ودراسة لجدوى إصلاح النظام المحلي لتوفير المياه في بربره . كما أعادت اليونيسيف فتح مكتبها الفرعي في بوروما ويديره موظفون محليون ، وأنشأت وحدة للدعم في حالات الطوارئ في جيبوتي وواصلت تقديم مساعداتها لحالات الطوارئ إلى الصومال من نيروبي . وعلاوة على ذلك نقل عن طريق الجو ٣٠ طنا من صناديق لـلـواسعافات الطبية والاعذية التكميلية ومواد الإيواء وأملاح الإمهاء الغموية والـلـواسعافات الملحة للتوزيع على المجموعات المعرضة للخطر في بربره .

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٢ - يعمل المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال بوصفه أيضا منسقا خاصا للأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ، وهو مسؤول عن تنسيق جميع جهود الأمم المتحدة للإغاثة . وتساعد في عمله وحدة للطوارئ تابعة للأمم المتحدة تضم موظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي تمويل حتى الآن عن طريق أموال أرقام التخطيط الإرشادي ومن تبرعات خاصة مقدمة من حكومتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية .

٤٣ - ويشمل التنسيق العام للإغاثة المقدمة من الأمم المتحدة مجموعة من الأنشطة مثل تيسير إجراء تقييمات سريعة لاحتياجات الأشخاص المتضررين من الصراع الاهلي وعقد اجتماعات للاتصال مع ممثلي المانحين وتشغيل طائرات الأمم المتحدة التي تخدم جهود الإغاثة الموقرة من الحكومات والأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية .

وفي الفترة من شباط/فبراير حتى آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قام المنسق الخاص بتنسيق برنامج استثنائي مؤقت للطوارئ في شمالي الصومال . وقد أنشئ هذا البرنامج الخاص التابع للأمين العام بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم معونة غذائية وغير غذائية للاجئين عندما أصبحت العمليات العادية لهذه الوكالات في شمالي الصومال مستحيلة نتيجة للقيود الأمنية وغيرها من القيود .

٤٤ - وقد أدت المشاكل الأمنية الخطيرة إلى وقف جميع عمليات الأمم المتحدة في الصومال في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وبعد ذلك ، استؤنفت هذه الأنشطة في آب/أغسطس ١٩٩١ .

٤ - مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

٤٥ - شارك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بناء على طلب الأمين العام ، في البعثة المشتركة فيما بين الوكالات التي أوفدت في آذار/مارس ١٩٨٩ لتقديم مساعدة طارئة إلى المشردين في المناطق المتضررة في شمالي الصومال . وحيث أن هذا القطاع من السكان يقع خارج نطاق ولاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، فإن المكتب ليس لديه نشاط محدد يقدم عنه تقريراً . ومع ذلك ، فإنه تسود حالياً ظروف مواتية للعودة الطوعية للاجئين الصوماليين الذين كانوا يعيشون منذ عام ١٩٨٨ في مخيمات اللاجئين الموجودة شرقي اثيوبيا . والمكتب حالياً منهمك في عملية إنهاء برنامج للمساعدة الطارئة للمعاونة في إعادة إدماج هذا العدد الكبير من السكان .

٤٦ - وقد بدأ بالفعل هذا التحرك للعودة إلى الصومال . وحيث أن اللاجئين كانوا قد أعربوا مراراً عن رغبتهم في العودة ، فإن احتمال التوصل إلى حل دائم فيما يتعلق بهذه المجموعة الضخمة من اللاجئين الموجودة في اثيوبيا يبدو في المتناول . ولكن ليصبح هذا حقيقة واقعة ، يتطلب الأمر بصورة عاجلة بدء برنامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لمساعدة هؤلاء الأشخاص المحتاجين . والفشل في القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد برنامج الرعاية والمحافظة المكلف .

٤٧ - ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ملتزم تماماً بالمساعدة في تنفيذ برنامج إعادة الإدماج ، وهذا هو السياق الذي يوجد فيه حالياً في شمال غربي

الصومال كل من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفريق التقييم التابع لتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (كير) بنيويورك . ونظرا لضخامة الاحتياجات ، فسوف يتطلب برنامج إعادة التأهيل مشاركة أعداد كبيرة من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الطوعية . ودون إصدار حكم مسبق على نتائج التقييم المشترك فيما بين الوكالات للاحتياجات ، فإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين سوف يشارك بنشاط في إنشاء نظام للسوقيات وتوزيع مساعدات لإعادة الإدماج على العائدين إلى شمال غربي الصومال .

٥ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٤٨ - لا يزال النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يواصل رصد الانتاج الغذائي للبلد واحتياجات استيراد الحبوب على الرغم من أنه لم ترد سوى معلومات محدودة في الأشهر الأخيرة في أعقاب نشوب الحرب الأهلية . وتنقل النتائج التي يتوصل إليها النظام إلى مجتمع المانحين الدوليين عن طريق تقارير شهرية دورية . ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ حتى الآن ، لم توافق الفاو على أي مساعدة غذائية إضافية للطوارئ .

٤٩ - وكانت الفاو تعتزم إيفاد بعثة ميدانية لتقييم الأغذية والزراعة للتأكد من الظروف وتمهيد الطريق لبرنامج للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي ينفذ في النهاية ويضم عنصرا للتأهب للكوارث . وقد تحولت البعثة حاليا إلى بعثة لتقييم احتياجات الطوارئ . وسوف تشكل جزءا من بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات وتتوجه إلى الصومال بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك .

٥٠ - وقد أقر في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، مشروع ممول من برنامج التعاون التقني للفاو لشراء البذور اللازمة لزراعة الحبوب والبقول الحبية والخضروات لصالح المزارعين المتأثرين بالفيضانات على طول الشيبيلي ، ولكنه توقف بسبب الاضطرابات الأهلية . ومن المزمع تنفيذ عملية الطوارئ عندما تعود حالة الأمن إلى الأوضاع العادية .

٦ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٥١ - رصد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبلغ ٤١,٥٧ مليون دولار من موارده الخاصة للاشتراك في تمويل خمسة مشاريع في الصومال . وبالإضافة إلى ذلك ، تم رصد

مبلغ ٦,٥ مليون دولار عن طريق صندوق البقاء البلجيكي لتمويل مشروعين . وتم تأمين تمويل مشروع ثالث من موارد صندوق البقاء البلجيكي من خلال منحة قدرها ٥,٠٢ مليون دولار .

٥٢ - ومن بين المشاريع الأحدث عهدا مشروع التنمية الزراعية الإقليمي في الشمال الغربي ، المرحلة الثانية ، الذي كان قد تقرر الانتهاء منه في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، والذي رمد له الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٧,٠٥ مليون من حقوق السحب الخاصة . واشتركت المؤسسة الإنمائية الدولية والاتحاد الاقتصادي الأوروبي في تمويل هذا المشروع وهو يهدف الى زيادة الإنتاج الزراعي ، وإيرادات المزارع وفرص العمالة في الشمال الغربي . وستحقق أهداف المشروع من خلال أعمال صون التربة والمياه ، والبحوث التكيفية ، والارشاد الزراعي وتدريب المزارعين ، وإقامة الحدائق المروية ، وتوفير مدخلات للمزارعين وتعزيز القدرة المؤسسية المحلية . وحتى أيار/مايو ١٩٨٨ ، كان التقدم في تنفيذ المشروع ممتازا ، تجاوزت فيه أعمال صون للتربة والمياه أهداف التقييم بنسبة ١٥٠ في المائة ، وتمت إقامة معظم مناهل المياه البشرية .

٥٣ - وقد أقر مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية لإقليم الخليج أثناء دورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وتم توقيع اتفاق القرض في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠ . ويبلغ إجمالي تكاليف المشروع ١٨,٤٧ مليون دولار . والمشروع ممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال قرض قدره ١١,٣٧ مليون دولار ومنحة قدرها ٠,٣٣ مليون دولار واشترك في تمويله مصرف التنمية الاقتصادية الإسلامي من خلال قرض قدره ٤,٧٤ مليون دولار لبناء طرق جديدة ، وكذلك حكومة الصومال ، من خلال اعتماد من الميزانية بالعملة المحلية يعادل ٢,١٤ من ملايين الدولارات .

٥٤ - ويستهدف المشروع أن يحقق بصورة مباشرة تحسين القدرة الإنتاجية والمستوى المعيشي لحوالي ٥٠٠ ٢٥ أسرة من المزارعين (١٨٠ ٠٠٠ شخص) التي يعتبر متوسط دخل الفرد فيها ١٣٠ دولارا وهو أقل من نصف الدخل القومي للفرد الواحد البالغ ٢٩٠ دولارا (١٩٨٧) . ولن يشمل هذا المشروع سوى المزارعين الذين يمتلكون ٥ هكتارات أو أقل ، ذلك أن الأولوية ستعطى لأولئك الذين يمتلكون أقل من هكتارين . وسيستفيد بشكل مباشر من العنصر الزراعي (البحوث والارشاد الزراعي والائتمان) ١٣ ٠٠٠ مزارع ، مع التركيز على المزارع التي تبلغ مساحتها هكتارين (٧٥ في المائة من المستفيدين) بالإضافة الى ذوي الدخل السنوية التي تبلغ ١ ٤٩٠ دولارا ، ويمثلون ٢٥ في المائة فقط من

المستفيدين . ويستفيد ١٣ ٥٠٠ مزارع بشكل مباشر من عنصري الطرق والإمداد بالمياه ، وبذلك يبلغ إجمالي عدد المستفيدين بصورة مباشرة ٢٥ ٥٠٠ مستفيد . وبالإضافة إلى ذلك ، يستفيد من عنصر صحة الماشية نحو ٦٠ ٠٠٠ أسرة مزارعة (٤٣٠ ٠٠٠ شخص ، أو ٦٠ في المائة من سكان المناطق التي يشملها المشروع) . ونظرا لأن المرأة تسهم بنصيب كبير في أعمال إنتاج المحاصيل والماشية وتعتبر مزارعة بحكم حقها الشخصي ، فإن النساء يشكلن نسبة كبيرة من المستفيدين ؛ وسيتأثر ٣ ٠٠٠ شخص (٢٥ في المائة من نساء) بأنشطة الارشاد الزراعي وسيحق لهم الحصول على الائتمان والتكاليف . وستغطي البحوث التطبيقية التغذية وتكنولوجيا تجهيز الأغذية لتخفيف العبء الذي تتحمله النساء في إعداد الغذاء . وسيجري التوسع في صندوق دائر للائتمان الخاص للمساءدة على انتشار استخدام الأدوات الحديثة بين جماعات النساء ولمساعدتهن على الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل . ويشتمل المشروع على خطة رائدة لتجهيز حليب الجمل للاستفادة من فوائده حليب الجمل السائل الذي يندح حاليا أثناء موسم الوفرة . وسيمول المشروع الرائد من المنحة البالغة ٠,٢٢ مليون دولار .

المنح المقدمة من صندوق البقاء البلجيكي

٥٥ - بالنسبة للمرحلة الأولى من مشروع ماهاادي وين للتنمية المتكاملة ، تم تقديم منحة من صندوق البقاء البلجيكي قدرها ١٠٠ مليون فرنك بلجيكي ، في إطار برنامج مشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/منظمة المحة العالمية/اليونيسيف/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مع قيام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدور الوكالة القائدة . ويهدف المشروع المصمم كمشروع للتنمية الريفيه الريادية المتكاملة والقائم على نهج الاحتياجات الأساسية بتكلفة منخفضة مع درجة عالية من مشاركة المجتمع ، إلى إفادة ٥ ٠٠٠ من صغار المزارعين المتوطنين الذين يزاوون زراعة الكفاف ورعاة الماشية الرحل من خلال تحسين الإنتاج الغذائي والأحوال المحيية والإمداد بالمياه في منطقة ماهاادي وين .

٥٦ - وقد انتهى العمل في المشروع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وبالإضافة إلى إنشاء وحدة لإدارة المشروع ، بما في ذلك إجراءات تنفيذية وتخطيطية متفاعلة بين المشروع وكل من الوزارات التي لها صلة بتنفيذه ، على الصعيدين المركزي والإقليمي وعلى صعيد المنطقة ، فإن من بين إنجازات المشروع ما يلي : (أ) إنجاز خمسة آبار عميقة و ٢٥ بئرا قليلة العمق يستفيد منها ٢١ ٠٠٠ شخص وماشيتهم ؛ و (ب) إعادة شق ٨ قنوات لري ٤٠٠ هكتار مع تنظيم لجان قروية لصيانة القنوات ؛ و (ج) اصلاح مركز صحي يخدم ١٤ ٠٠٠ شخص ، و (د) الاضطلاع ببرنامج محو الأمية للنساء .

٥٧ - واستنادا الى النتائج المذكورة أعلاه ، أقرت الحكومة البلجيكية مشروع مرحلة ثانية يتم تحويله عن طريق منحة تبلغ ٥,٠ ملايين دولار من صندوق البقاء البلجيكي .

٥٨ - وبالنسبة لمشروع وائل وبين للتنمية المتكاملة قدم صندوق البقاء البلجيكي منحة قدرها ١٨٥ مليون فرنك بلجيكي . ومن شأن هذا المشروع المصمم على غرار مشروع ماهاداي وبين ، المرحلة الاولى ، أن يستفيد منه ٣٠ ٠٠٠ من المزارعين المتوطنين والأشخاص الرحل في منطقة وائل دين . وحالة تقدم هذا المشروع مرضية ، ويجري تنفيذ مرافق الإمداد بالمياه على نحو فعال .

مشاريع أخرى في الطريق الى التنفيذ

٥٩ - ونتيجة لزيارة البعثة العامة لتحديد المتطلبات التي أوفدت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بالإضافة الى مشروع التنمية الزراعية بمنطقة الخليج ، المرحلة الثانية ، هناك أفكارا احتفظ بها قيد التنفيذ بشأن المشروع التالي : مشروع مصائد أسماك محترفة ومشروع ائتمان .

٦٠ - وثمة مشروع لم تعطه البعثة العامة لتحديد المتطلبات صفة المشروع ، ولكن يمكن دمجه في مشروع الائتمان الزراعي ، هو مشروع صغار منتجي الارز في وادي جوببا المنخفض . ويقوم هذا المشروع على منطق أن استهلاك الارز في الصومال يتزايد بسرعة ؛ ويبلغ الإنتاج الحالي ١٠ ٠٠٠ طن سنويا ولا يغطي سوى ١٤ في المائة من الطلب الإجمالي وهو ٧٠ ٠٠٠ طن سنويا . ولدى منطقتي الموغامبو والغانول الواقعتين في وادي جوببا المنخفض إمكانات غير مستقلة بالكامل لإنتاج الارز . فمن بين الـ ١٠ ٠٠٠ هكتار التي تملكها الحكومة والتي تتوفر لها مياه الري ، ٤ ٠٠٠ هكتار فقط فيها زراعة أرز . ويشتمل المشروع المقترح على توطين حوالي ٣ ٠٠٠ مستأجر صغير لـ ٦ ٠٠٠ هكتار غير مزروعة في الوقت الحالي ، واعطائهم ائتمانات قصيرة الاجل وائتمانات متوسطة الاجل ومدخلات موسمية ومعدات زراعية لزراعة الأرض وحصاد غلالها .

٧ - البنك الدولي

٦١ - ونظرا لحالة الأمن في الصومال ، لم يقدم البنك الدولي مساعدة الى الصومال منذ اندلاع الأعمال العدوانية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . وعلاوة على ذلك ، أدى غياب حكومة فعلية واخلق البلد في الوفاء بالتزامات دينه - للمؤسسة الإنمائية

الدولية الى استتالة النظر في عمليات جديدة ءو الاستمرار في الصرف من الالزامات السابقة .

٦٢ - ومع ذلك ، فالبنك على استعداد لتقديم مساعدة لإعادة البناء المحتملة للصومال إذا سمحت حالة الأمن وعندما تسمح بذلك ، وإذا طلبت حكومة الصومال مثل هذه المساعدة واستأنفت خدمة ديونها للمؤسسة الإنمائية الدولية .
